الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: برنامج المقارنات الدولية

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ وللممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية الذي يُقدّم إلى اللجنة الإحصائية للمناقشة. ويعرِض التقرير بإيجاز أنشطة البرنامج منذ أن اتخذت اللجنة في دورتها السابعة والأربعين قراراً بإدماجه كعنصر دائم في برنامج العمل الإحصائي العالمي. وهو يقدم وصفاً للجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والإقليمي لإكمال الأنشطة المؤقتة، والإعداد لدورة المقارنات الجراة في إطار البرنامج في عام ٢٠١٧، وتحويل برنامج المقارنات الدولية إلى برنامج دائم. ويصف التقرير الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد في مجالات الإدارة والعمل التقني وبناء القدرات والدعوة. واللجنة مدعوةٌ لأن تستعرض التقدم المحرز حتى الآن، ولأن تحيط علماً بإنشاء إطار الإدارة الخاص بالبرنامج وتشكيل هيئاته، وتقر التعديل المقترح إدخاله على عضوية مجلس الإدارة.

* E/CN.3/2017/1.

16-22232 (A) 130117 170117

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

أولا – مقدمة

١ – في الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٦، نوقش مستقبل برنامج المقارنات الدولية في ضوء توصيات فريق أصدقاء الرئيس بشأن تقييم جولة عام ٢٠١١ من البرنامج.

٢ – وكانت اللجنة الإحصائية قد أنشأت البرنامج ليكون مبادرة إحصائية عالمية دائمة يراد بها إعداد سلسلة زمنية موثوقة من بيانات تعادل القوة الشرائية لا نقاط مرجعية مستقلة، وتحسين الجودة، والاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات المستخدمين، وتعزيز المزيد من الانفتاح والشفافية.

٣ – ومنذ استكمال جولة البرنامج لعام ٢٠١١، أجرى بعض المناطق مقارنات إقليمية مؤقتة أو كان بصدد الانتهاء منها. وبدءا من عام ٢٠١٧، سيجري على الصعيد العالمي تنفيذ البرنامج بانتظام وعلى فترات أكثر تقاربا. والمراد في المستقبل هو العمل على تنفيذ البرنامج استنادا إلى ”نهج الاستقصاءات المتواصلة“، وهو نظام من الاستقصاءات المتواصلة الموزعة على مدى الدورة، بغية التخفيف من العبء الواقع على مكاتب الإحصاءات الوطنية وإتاحة المرونة في إجراء الاستقصاءات وفقاً للظروف الخاصة بالبلدان المشاركة.

٤ – ولاحظت اللجنة الإحصائية ضرورة أن يستمر العمل من أجل إدماج البرنامج في البرامج الإحصائية الوطنية المنفذة بانتظام، بما في ذلك إدماج الأنشطة الاستقصائية الخاصة بالبرنامج وبمؤشر أسعار الاستهلاك بغية تحسين الاتساق في إحصاءات الأسعار وخفض أعباء تنفيذ البرنامج الواقعة على مكاتب الإحصاء الوطنية.

٥ – وأقرت اللجنة الإحصائية، استناداً إلى تقييم فريق أصدقاء الرئيس لجولة عام ٢٠١١، بأن نهج الإدارة الجمعي مع المتعاونين على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني ثبت أنه مناسب لضمان النجاح في تنفيذ البرنامج. وبالتالي، قررت اللجنة الإحصائية الإبقاء على الإدارة الجمعية، وضمان إيلائها قدراً أكبر من الاهتمام للاحتياجات الوطنية واتسامِها بمزيد من الشمول والشفافية والطابع التشاركي، وكفالة أن تكون أقل أعباء وأكثر مرونة لكي تلبي احتياجات برنامج دائم آخذ في التطور.

٦ – ويقدم هذا التقرير إلى اللجنة معلومات مستكملة شاملة عن الجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والإقليمي لإكمال الأنشطة المؤقتة والإعداد لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧ وتحويله إلى برنامج دائم. وهو مقسم إلى خمسة فروع تتناول ما يلي: إدارة البرنامج؛

والأعمال التحضيرية لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧؛ وأنشطة البحوث، واستخدامات بيانات تعادل القوة الشرائية؛ والأنشطة المعرفية والدعوية.

ثانيا – إدارة برنامج المقارنات الدولية

إطار الإدارة وهيئاته

٧ – تتمثل الولاية العامة لإطار الإدارة الخاص بالبرنامج في التأكد من أن الجهود العالمية والإقليمية والوطنية المبذولة من أجل إعداد تقديرات موثوقة لتعادل القوة الشرائية والقياسات ذات الصلة للنفقات الحقيقية تتبع ما أُقر من سياسات وبروتوكولات ومنهجيات ومن معايير لضمان الجودة، وأن التقديرات تُعد بكفاءة على نحو يتسق مع الموارد المتاحة.

٨ – ويُنفذ البرنامج تحت رعاية اللجنة الإحصائية، بإشراف عام من مجلس للإدارة وتوجيه من فريق استشاري تقني وفرق عمل تابعة له. ويتولى تنسيق البرنامج وتنفيذه الوكالة المنفذة له على الصعيد العالمي، والوكالات المنفذة على الصعيد الإقليمي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والوكالات المنفذة على الصعيد الوطني.

٩ – وقد وافق البنك الدولي على القيام بدور الوكالة المنفذة على الصعيد العالمي وعلى إنشاء وحدة عالمية دائمة لبرنامج المقارنات الدولية لكي تتولى مسؤولية تنسيق وتنفيذ البرنامج على الصعيد العالمي وتوفر خدمات الأمانة إلى مختلف هيئات الإدارة. وتشمل الوكالات المنفذة على الصعيد الإقليمي حتى الآن مصرفَ التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الإحصائية المشتركة بين بلدان رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

١٠ – ومن أجل ضمان التنسيق الفعال بين الوكالات العالمية والإقليمية، أنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالبرنامج الذي يتألف من البنك الدولي والوكالات المنفذة على الصعيد الإقليمي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي.

اجتماعات الإدارة والتنسيق

١١ – اجتمعت الوكالات العالمية والإقليمية المعنية بتنسيق أنشطة البرنامج في ٦ آذار/مارس ٢٠١٦ في نيويورك لمناقشة الأنشطة المؤقتة الجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتنفيذ البرنامج في المستقبل. وعقدت الجهات الرئيسية المعنية بالبرنامج اجتماعاً في مقر الأمم

المتحدة بنيويورك في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦ لمناقشة الخطوات اللازم اتخاذها فوراً لتنظيم دورة البرنامج لعام ٢٠١٧ وتحويل البرنامج إلى نموذج الدراسات الاستقصائية المتواصلة تبعاً للقرارات التي اتخذتها اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين.

١٢ - وقد عقد فريق التنسيق المشترك بين الوكالات اجتماعه الأول في ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماع في استعراض مشروع اختصاصات الفريق ومناقشة الخطط العالمية والإقليمية لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧. وعقد الفريق اجتماعه الثاني في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في واشنطن العاصمة. وكانت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع هي: (أ) استعراض ما أُعد على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أعمال تحضيرية وجداول زمنية وميزانيات استعداداً لدورة عام ٢٠١٧؛ (ب) مناقشة المواد التشغيلية لعام ٢٠١٧ فيما يتعلق بأنشطة استقصاء الأسعار والحسابات القومية؛ (ج) مناقشة الخطة البحثية المقترحة فيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية واستعراض التقدم المحرز فيها حتى ذلك الوقت. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عُقد اجتماع جانبي للخبراء التقنيين بالتوازي مع الاجتماع الثاني للفريق، وذلك لمناقشة نُهُج حساب تعادلات القوة الشرائية السنوية ووضع سلاسل زمنية لتقديراتها.

١٣ - وعقد مجلس إدارة البرنامج اجتماعَه الافتتاحي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في واشنطن العاصمة. وانتخب المجلس وزارةَ الإحصاءات وتنفيذ البرامج بالهند وهيئة الإحصاءات بالنمسا رئيسين مشاركين لمجلس الإدارة في دورة السنوات الثلاث الأولى التي تنتهي في عام ٢٠١٩. وأقر المجلس إطارَ الإدارة واختصاصات هيئات الإدارة، وأنشأ الفريقَ الاستشاري التقني، وأحاط علماً بالحالة الراهنة للأعمال التحضيرية والجداول الزمنية لدورة عام ٢٠١٧، علاوة على حالة الميزانية والتمويل. ووافق المجلس على عقد اجتماعه السنوي لعام ٢٠١٧ في الصين.

التعديل المقترح إدخاله على عضوية مجلس الإدارة

١٤ - تشمل عضوية المجلس، على النحو الذي أوصت به اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، كبار الإحصائيين أو كبار مديري المكاتب الإحصائية من ١١ وكالة منفذة وطنية، ويمثل كل منهم منطقته. ويكفل نظامٌ للتناوب في كل منطقة من مناطق البرنامج تمثيلا واسع النطاق للبلدان الأعضاء في المجلس مع مرور الزمن. ومدة كل تناوب ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى الوكالات المنفذة الوطنية الإحدى عشرة، يضم مجلس الإدارة في عضويته خمس منظمات دولية وإقليمية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وعضوان متناوبان من فريق التنسيق المشترك بين الوكالات.

١٥ - بيد أن خطة تناوب أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لا تأخذ في الاعتبار أن المبادئ التوجيهية التنفيذية لمصارف التنمية الإقليمية، التي هي أيضا جهات مانحة للبرنامج، تقتضي منها أن تكون ممثلةً بشكل دائم في أي هيئة من هيئات الرقابة على السياسات في البرامج الممولة من مواردها. وقد ناقش مجلس الإدارة تلك المسألة في اجتماعه الافتتاحي المعقود في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، واقترح تعديل عضوية المجلس من أجل حلها. وبموجب النظام المقترح، يجرى توسيع المجلس ليتألف من ١٨ مقعدا بدلا من ١٦. وتشغل الوكالات سبعة مقاعد موزعة على النحو التالي: (أ) ثلاثة مقاعد للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاءات؛ (ب) مقعد لكل من مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي؛ (ج) مقعد متناوب لبرنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ (د) مقعد للبرامج الإقليمية الأصغر حجما تتناوب على شغله اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الإحصائية المشتركة بين بلدان رابطة الدول المستقلة، لكفالة أن تكون ممثلة في المجلس بانتظام.

١٦ - ويُقدم هذا التعديل المقترح إدخاله على عضوية المجلس إلى اللجنة لاستعراضه وإقراره.

ثالثا - الأعمال التحضيرية لدورة البرنامج لعام ٢٠١٧

النهج المعتمد لدورة عام ٢٠١٧

١٧ - إن نهج الدراسات الاستقصائية المتواصلة، الذي أوصى به فريق أصدقاء الرئيس واعتمدته اللجنة الإحصائية، يوزع عملية جمع بيانات الأسعار على فترة مدتها ثلاث سنوات من أجل تخفيف العبء عن البلدان في أي سنة تقويمية معينة، وهو مصمَّم لإجراء المقارنات باستخدام مزيج من البيانات الفعلية وبيانات الاستقراء التي تُجمع على مدى ثلاث سنوات. وقد ناقش فريق التنسيق المشترك بين الوكالات خطط تنفيذ توصية اللجنة الإحصائية، ووافق على أن يُعتمد تدريجياً في البرنامج نهجُ الدراسات الاستقصائية المتواصلة، مع السماح للمناطق بالمرونة اللازمة لإجراء استقصاءات على مدى فترة ثلاث سنوات وفقاً لظروفها الخاصة. وستتيح هذه المرونة للمناطق أو البلدان التي قد تكون متأخرة عن الجدول الزمني الوقتَ اللازم لكي تتدارك ذلك. ومن شأن النجاح في تنفيذ هذا النهج أن يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة التواتر في إجراء المقارنات الإقليمية والعالمية.

١٨ - وبالنسبة لدورة عام ٢٠١٧ من البرنامج، تتوخى الخطة إجراء استقصاءات الأسعار خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وإدراج بيانات الأسعار المستمدة من الدراسات الاستقصائية المؤقتة التي أجرتها المناطق المختلفة في عام ٢٠١٦ حيثما أمكن ذلك. ووافق فريق التنسيق المشترك بين الوكالات على أن تستخدم المناطق تلك البيانات، بالإضافة إلى البيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، للتوصل لنتائج دورة عام ٢٠١٧. ويمكن تقدير بيانات الأسعار لعام ٢٠١٧ باستقراء البيانات المجمعة في عام ٢٠١٦، في حين يمكن تقدير البيانات بأثر رجعي باستقراء ما يتم جمعه في عام ٢٠١٨ أو بالإحالة إلى عام ٢٠١٧. وستكون دورة عام ٢٠١٧ نقطة انطلاق لمقارنات عالمية أكثر تواترا تطبق نهجَ الدراسات الاستقصائية المتواصلة وتخلص إلى نتائج محددة كل ثلاث سنوات في السنوات المرجعية ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣ وهكذا دَواليك.

١٩ - ووفقاً لتوصية اللجنة الإحصائية، لن تُدخل تغييرات رئيسية على منهجية حساب تعادلات القوة الشرائية في دورة عام ٢٠١٧. وستوضع خطةٌ بحثية للبرنامج يعدها الفريق الاستشاري التقني وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات، وستركز الخطة في الأجل القصير وفي المقام الأول على صقل الأساليب والإجراءات المعمول بها لتحسين نوعية التقديرات وإنتاج سلاسل زمنية موثوقة لتعادل القوة الشرائية.

الإطار الزمني العام

٢٠ - يغطي الإطار الزمني لدورة عام ٢٠١٧ الفترةَ الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، ويتكون من ثلاث مراحل رئيسية. وتشمل المرحلة الأولى الترتيبات الإدارية والمؤسسية وإعداد المواد التشغيلية. وكان معظم هذه الأنشطة قد أُنجز بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢١ - وتستتبع المرحلة الثانية إجراء استقصاءات للأسعار وتجميع بيانات النفقات من الحسابات القومية. وستُجرى الدراسة الرئيسية لاستقصاء أسعار السلع والخدمات المنزلية والتحقق منها طوال عام ٢٠١٧ وفي الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١٨ بالنسبة لبعض المناطق، باستثناء منطقة غرب آسيا التي جمعت بيانات الأسعار في عام ٢٠١٦ وسوف ترحل هذه البيانات إلى عام ٢٠١٧. وستُجرى اعتباراً من الربع الثاني من عام ٢٠١٧ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠١٨ دراساتٌ استقصائية أخرى عن الأسعار، بما في ذلك تلك المتعلقة بإيجارات المساكن وحجمها، وأجور الموظفين الحكوميين، والآلات والمعدات، والتشييد والهندسة المدنية. وسيتم تجميع بيانات الحسابات القومية والتحقق منها في الفترة الممتدة من الربع الأول من عام ٢٠١٧ إلى الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

٢٢ - وتشمل المرحلة الثالثة إعداد نتائج أولية ونهائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، ستكون السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية العالمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ قد أعدت عن طريق ربط النتائج الإقليمية المؤقتة حيثما توفرت. ومن المتوقع أن تُنشر النتائج العالمية النهائية لعام ٢٠١٧ بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

التقدم المحرز في إعداد المواد التشغيلية

٢٣ - ناقش فريق التنسيق المشترك بين الوكالات تصنيفَ الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الذي استُخدم في جولتي ٢٠٠٥ و ٢٠١١ وأُدخِل عليه تعديلاتٍ طفيفة لكي يعكس الدروس المستفادة من الجولات السابقة، ويصبح متوائما مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ويكون متسقاً مع تصنيف الإنفاق الذي أعده المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وجرى تنقيحه مؤخرا. وسيوضع التصنيف المستكمل في صيغته النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٤ - ومن أجل دعم الأنشطة الميدانية والمكتبية للبلدان خلال دورة عام ٢٠١٧، قام فريق التنسيق المشترك بين الوكالات باستكمال وتدقيق قوائم الأصناف الأساسية العالمية واستمارات جمع البيانات المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية، والحكومة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وتم أيضاً استكمال وتدقيق استبيان إطار الدراسات الاستقصائية والتقرير النموذجي عن إحصاءات الإنفاق واستبيان ضمان جودة الحسابات القومية. وقد استكملت هذه الأدوات عن طريق عملية استعراض متكررة تهدف إلى تخفيف العبء الواقع على المكاتب الإحصائية الوطنية، وإدماج الخبرات الإقليمية/القطرية المكتسبة خلال الأنشطة المؤقتة والجولات السابقة، وصياغة تعاريف وأسئلة أدق وأوضح بشأن الأصناف، ومواءمة الترميزات والخواص الوظيفية والتصميم بهدف تيسير الاستخدام دون إدخال تغييرات منهجية. ووُضعت جميع المواد التشغيلية في صيغتها النهائية وسوف توزع على البلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

حالة البرامج الإقليمية وأنشطة بناء القدرات

أفريقيا

٢٥ - تعتزم المنطقة، خلال دورة عام ٢٠١٧، جمع كل البيانات المتعلقة بالأسعار في ذلك العام، ومواصلة جمع بيانات استهلاك الأسر المعيشية على أساس سنوي من أجل ضمان جودة البيانات، والتعجيل بإدماج أنشطة البرنامج والأنشطة المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك. ومن المتوقع أن ينضم ما مجموعه ٥٣ بلداً إلى دورة عام ٢٠١٧، ولكن ليست هناك أية

تأكيدات تفيد بمشاركة إريتريا أو ليبيا. وعُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ اجتماعٌ تقني لفرقةِ العمل المعنية ببرنامج المقارنات الدولية في مصرف التنمية الأفريقي والوحدةِ العالمية لبرنامج المقارنات الدولية، وذلك للتحضير لأنشطة دورة عام ٢٠١٧ في أفريقيا. ومن المقرر عقد حلقة عمل إقليمية للبلدان المشاركة في البرنامج في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

آسيا والمحيط الهادئ

٢٦ - يشارك ما مجموعه ٢٠ بلداً في عملية التحديث المؤقتة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بينما يُتوقع انضمام ٢٢ بلدا إلى دورة البرنامج لعام ٢٠١٧، من بينها أكبر بلدان المنطقة. ويجري حالياً وحتى نهاية عام ٢٠١٦ جمع البيانات المتعلقة بالأسعار لإدراجها في التحديث وسيُضطلع بالاستعراض النهائي لمعاملات ترجيح الحسابات القومية لعام ٢٠١٦ في الربع الأخير من عام ٢٠١٧. ومن المتوخى إصدار نتائج العملية المؤقتة في الربع الأول من عام ٢٠١٨. وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان في عام ٢٠١٦، استضافت بانكوك، تايلند، أولاها في شهر حزيران/يونيه وأُقيمت الثانية في مانيلا، الفلبين، في شهر أيلول/سبتمبر. وبدأت التحضيرات التشغيلية لدورة عام ٢٠١٧ خلال حلقة العمل المعقودة في أيلول/سبتمبر بإجراء مناقشات عن إطار أخذ العينات وخطة العمل المؤقتة. ومن المقرر عقد اجتماع رؤساء الوكالات المنفذة الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في هانوي، وستُفتتح خلاله دورة عام ٢٠١٧ في المنطقة. وسوف يبدأ جمع بيانات الأسعار لدورة عام ٢٠١٧ خلال الربع الثاني من ذلك العام. ويعمل مصرف التنمية الآسيوي مع البلدان أيضاً على إعداد تعادلات القوة الشرائية دون الوطنية وتعادلات القوة الشرائية المتعلقة بالفقر، وعلى وضع جداول العرض والاستخدام في ١٩ بلدا.

رابطة الدول المستقلة

٢٧ - أجرت رابطة الدول المستقلة مقارنةً إقليمية مؤقتة للسنة المرجعية ٢٠١٤. ومن المقرر صدور النتائج الإقليمية لعام ٢٠١٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أو كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، رهنا بتوافر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي النهائية. وسيتم ربط نتائج عام ٢٠١٤ بالنتائج الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال الاتحاد الروسي. وقد عُقد اجتماعان إقليميان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على نحو ما يلي: اجتماع إقليمي عُقد في نيسان/أبريل بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في سياق متطلبات البرنامج، واجتماع إقليمي آخر عُقد في تشرين الأول/أكتوبر عن تحليل جودة إحصاءات الأسعار، واستضافت مدينة مينسك كلا الاجتماعين. وأقر

رؤساء حكومات بلدان رابطة الدول المستقلة رسمياً إطلاق دورة عام ٢٠١٧ خلال اجتماعهم الذي عُقد في مينسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تشارك في إجراء المقارنة عشرةُ بلدان، بما في ذلك أوزبكستان وتركمانستان اللتان لم تشاركا في عمليتي عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٤. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل بشأن البرنامج في آذار/مارس ٢٠١٧ في موسكو.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٨ - جرى في فترة الأنشطة المؤقتة توفير المساعدة التقنية لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن أسعار الاستهلاك والحسابات القومية، في إطار التحضير للدورات المقبلة من البرنامج. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جلسةً إعلامية في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين عُقدت في سانتياغو، شيلي، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، لإحاطة رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية علماً بنهج الدراسات الاستقصائية المتواصلة وجوانب أخرى متعلقة بدورة عام ٢٠١٧. وعُقدت جلسةٌ بشأن دورة عام ٢٠١٧ خلال الحلقة الدراسية التي نظمتها اللجنة بشأن الحسابات القومية في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لمناقشة الجوانب المؤسسية والتشغيلية لدورة عام ٢٠١٧ في المنطقة. واستُهلت الأنشطة بتحديد الأصناف المشمولة بالدراسة الاستقصائية الإقليمية وتقييم أدوات تجهيز البيانات. وستكون هذه الأنشطة قد استُكملت بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يشارك ما مجموعه ٤٠ بلدا في دورة عام ٢٠١٧، منها ١٨ بلدا من أمريكا اللاتينية و ٢٢ بلدا من منطقة البحر الكاريبي. ومن المقرر أيضاً عقد حلقة عمل إقليمية للبلدان المشاركة في آذار/مارس ٢٠١٧.

غرب آسيا

٢٩ - تسير الأنشطة المؤقتة للسنة المرجعية ٢٠١٦ قُدماً على النحو المقرر لها، وهي تغطي ١٤ بلدا في غرب آسيا وشمال أفريقيا. ومن المتوقع إعلان النتائج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. والهدف الشامل لهذه الأنشطة هو إرساء سلاسل زمنية لتقديرات تعادل القوة الشرائية تغطي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ استناداً إلى البيانات التي جمعت أثناء دورة عام ٢٠١١ ومن خلال الأنشطة المؤقتة، ومواصلة إنتاج تقديرات تعادل القوة الشرائية سنوياً لعام ٢٠١٧ وما بعده. وفيما يتعلق بدورة عام ٢٠١٧، سيجري مبدئياً تمديد التغطية إلى ١٨ بلدا، بما في ذلك عدد إضافي من بلدان شمال أفريقيا. وسوف تستخدم في دورة عام ٢٠١٧ بياناتُ استهلاك الأسر المعيشية التي سبق جمعها خلال عام ٢٠١٦،

بينما تُجمع البيانات المطلوبة الأخرى ويجري توليفها خلال عام ٢٠١٧. وقد عُقدت حلقتا عمل إقليميتان، إحداهما في اسطنبول، تركيا، في شهر كانون الثاني/يناير والثانية في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر. ومن المقرر عقد حلقة العمل الإقليمية القادمة للتحقق من صحة بيانات الأسعار لعام ٢٠١٦ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع البلدان أيضاً على إعداد تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني ووضع مؤشر منسَّق لأسعار الاستهلاك.

برنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣٠ - يعكف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي على حساب ونشر نتائج تاريخية منقحة استناداً إلى التصنيف الجديد للبنود الأساسية، ومنهجية تعادل القوة الشرائية التي استحدثت خلال السنوات الأخيرة، وبيانات الحسابات القومية المنقحة وفقاً لنظام الحسابات الأوروبي لعام ٢٠١٠. وستكفل المقارنات التي يجريها المكتب مشاركةَ أوكرانيا وجورجيا في دورة عام ٢٠١٧ من خلال الربط بالبلدان المشمولة بأنشطة المكتب. وتتخذ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خطوات نحو تطبيق نهج الدراسات الاستقصائية المتواصلة بشكل كامل، إلا فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية، وذلك من خلال الحساب السنوي للنتائج، متخليةً عن ممارستها السابقة المتمثلة في حساب النتائج المفصلة كل ثلاث سنوات. وقد عُقدت ثلاث حلقات عمل/جلسات إقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على نحو ما يلي: جلسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن تعادل القوة الشرائية للبلدان غير الأوروبية نُظمت في أغواسكالييِنتِس، المكسيك، في نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ وحلقة عمل بشأن تعادل القوة الشرائية نظمها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في باريس في أيار/مايو ٢٠١٦؛ وجلسة للفريق العامل المعني بتعادل القوة الشرائية التابع للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي نُظمت في لكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وثمة بَلَدَانِ من بُلدان أمريكا اللاتينية، هما كوستاريكا وكولومبيا، بصدد الانضمام إلى عملية المقارنة التي تضطلع بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لضمان تحقيق نتائج مقبولة لصالح هذين البلدين اللذين يمران بمرحلة انتقالية. وبالنسبة لدورة عام ٢٠١٧، يشارك ما عدده ٥١ بلدا في برنامج تعادل القوة الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية (٣٧ بلدا ينسق مشاركتها المكتب الإحصائي، و ١٢ بلدا تنسق مشاركتها منظمة التنمية والتعاون، إضافة إلى أوكرانيا وجورجيا).

جزر المحيط الهادئ

٣١ - لم تتأكد بعد مشاركة جزر المحيط الهادئ في دورة عام ٢٠١٧. وستكرس الجهود لتحديد مؤسسة تقوم بتنسيق البرنامج في منطقة المحيط الهادئ ولإيجاد مصادر تمويل له.

الحالة المالية

٣٢ - يتمثل الهدف الرئيسي في مجال التمويل في وضع نموذج صالح ومستدام لتمويل برنامج المقارنات الدولية الدائم يتبع نموذج الثلاث سنوات (أي يغطي المدد ٢٠١٧-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وهلُمّ جرّا)، وتوجيهِ قدر أقل من التمويل للإدارة والتنسيق وقدر أكبر لإنتاج البيانات وضمان الجودة، وتعزيز زيادة تدريجية في التمويل الوطني بالتزامن مع اعتماد البلدان البرنامج في برامج عملها العادية.

٣٣ - وتقدر التكلفة الإجمالية لدورة عام ٢٠١٧، بما في ذلك الميزانيات العالمية والإقليمية، بمبلغ ٢٤ مليون دولار. ويعكس هذا الرقم انخفاضا كبيرا في التكلفة قياساً إلى ميزانية جولة عام ٢٠١١، التي تُقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار. وقد بدأت الوكالات المنفذة على الصعيدين العالمي والإقليمي جهود جمع الأموال لتأمين التمويل اللازم، غير أن جزءا كبيرا من التمويل المطلوب لا يزال غير متوافر. وعلى الصعيد العالمي، ساهم البنك الدولي ببعض التمويل، وهناك مؤشرات إيجابية من صندوق النقد الدولي وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة تنبئ بأنهما سيقدمان أموالا إضافية للبرنامج للمساعدة في سد الفجوة التمويلية.

٣٤ - ومن المتوقع على الصعيد الإقليمي أن يساهم مصرف التنمية الأفريقي في تمويل تنفيذ البرنامج في أفريقيا. وفي آسيا، قدم مصرف التنمية الآسيوي تمويلا محدودا للسنة الأولى من التنفيذ؛ غير أن الحاجةَ قائمةٌ إلى توفير مصادر تمويل إضافية لاستكمال دورة عام ٢٠١٧. وفي رابطة الدول المستقلة، بُذلت جهود للحصول على بعض التمويل من اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول الرابطة ومن البلدان المشاركة، بيد أن من اللازم توفير مزيد من الدعم المالي. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تُبذل الجهود حالياً لجمع الأموال. وفي غرب آسيا، تغطي الأموال المتاحة تكاليف دورة عام ٢٠١٧ بصورة جزئية، وتقدم بلدان مجلس التعاون الخليجي مساهمةً عينية من خلال تمويل مشاركتها في حلقات عمل البرنامج وأنشطته. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى توفير دعم مالي إضافي لاستكمال أنشطة دورة عام ٢٠١٧.

رابعا – أنشطة البحوث

خطة البحوث

٣٥ – أوصت اللجنة الإحصائية بعدم إدخال تغييرات منهجية في دورة عام ٢٠١٧، من أجل الحفاظ على إمكانية المقارنة بين البيانات مع مرور الزمن وإتاحة إنتاج سلاسل زمنية موثوقة لبيانات تعادل القوة الشرائية. ولكن ينبغي وضع خطة بحوث تقنية للاسترشاد بها مستقبلاً، مع التركيز على تحسين جودة تقديرات تعادل القوة الشرائية والبيانات الأساسية وعلى إنتاج سلاسل زمنية موثوقة لبيانات تعادل القوة الشرائية والاستفادة من الابتكارات.

٣٦ – وقد ناقش فريق التنسيق المشترك بين الوكالات مشروع خطة بحوث للبرنامج في اجتماعه الثاني المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويُتوقع أن يجتمع الفريق الاستشاري التقني في أوائل عام ٢٠١٧ لمواصلة مناقشة المشروع. وفي غضون ذلك، بدأت البحوث في بعض المجالات ذات الأولوية، بما فيها وضع سلاسل زمنية لبيانات تعادل القوة الشرائية، وإدماج الأنشطة الاستقصائية الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك وتلك المرتبطة بالبرنامج، وتعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني، وتعادلات القوة الشرائية المتعلقة بالفقر.

السلاسل الزمنية لتقديرات تعادل القوة الشرائية

٣٧ – نظراً إلى أن الهدف من البرنامج أصبح من الآن فصاعداً وضع سلاسل زمنية لتقديرات تعادل القوة الشرائية، بدءاً من إعداد سلاسل زمنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وصولاً إلى ربط النتائج الإقليمية المؤقتة بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ثمة حاجة إلى إجراء أبحاث بشأن وضع سلاسل زمنية لتقديرات تعادل القوة الشرائية واعتماد نهج لإعدادها. وفي هذا الصدد، نوقشت أساليب حساب التقديرات السنوية لتعادل القوة الشرائية وإعداد السلاسل الزمنية لتعادل القوة الشرائية في اجتماع جانبي للخبراء التقنيين عُقد بالتزامن مع الاجتماع الثاني لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسيظل النهج موضع بحث وسيُطرح للمناقشة في سياق اجتماعات الفريق الاستشاري التقني.

إدماج مؤشر أسعار الاستهلاك/برنامج المقارنات الدولية

٣٨ – من شأن المواءمة بين أنشطة البرنامج وأنشطة مؤشر أسعار الاستهلاك أن تقللَ من عبء جمع البيانات الناتج عن البرنامج، وأن تجعل الأسعار الواردة في مؤشر أسعار الاستهلاك والبرنامج أكثر اتساقاً وقابلية للمقارنة. وسيؤدي أيضاً إدماج الأنشطة الاستقصائية المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك وتلك المرتبطة بالبرنامج إلى تعزيز تطبيقها في

استخدامات إضافية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي هذا الصدد، نُظمت جلسة بشأن أوجه التفاعل بين بيانات مؤشرات أسعار الاستهلاك وتعادلات القوة الشرائية ضمن اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات أسعار الاستهلاك الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٦. وتضمنت الجلسة مساهماتٍ من مكاتب الإحصاء في جنوب أفريقيا، والضفة الغربية وغزة، والمغرب، فضلاً عن اللجنة الإحصائية المشتركة بين بلدان رابطة الدول المستقلة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني

٣٩ - تُبذل حالياً جهود كبيرة لتقدير مستويات الأسعار على المستوى دون الوطني باستخدام المتاح من المعلومات بشأن مؤشر أسعار الاستهلاك. ويسهم استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك لتحديد تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني في استدامة البرنامج في البلدان وفي تحقيق مواءمة أوثق لعمليات البرنامج مع عمليات مؤشر أسعار الاستهلاك. ويمكن توسيع نطاق تعادلات القوة الشرائية على الصعيد دون الوطني أيضاً لتشمل تقدير مستويات الفقر دون الوطنية. وفي هذا الصدد، عُقد مؤتمر دولي بشأن موضوع ''تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقارنات الظروف المعيشية''، نظّمته جامعة جيانغشي للعلوم المالية والاقتصادية في نانتشانغ بالصين في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وناقش الباحثون والخبراء التطورات الأخيرة في أساليب تجميع تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني وقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومقارنات الظروف المعيشية بين مختلف المدن والمقاطعات. وفي آسيا، قدّم مصرف التنمية الآسيوي تدريباتٍ قطرية في إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وماليزيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأصدَر ورقة بحث بعنوان ''مؤشرات الأسعار الزمنية والمكانية لبرامج المقارنات الدولية والوطنية: حالة الفلبين'' خلال أسبوع الإحصاءات الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي أقيم في بانكوك في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي غرب آسيا، قدمت الإسكوا المساعدة التقنية إلى الإمارات العربية المتحدة والسودان ومصر في تجميع تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني. ويستمر العمل على تعادلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني في بلدان مختلفة، بما فيها الإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وتايلند، وتونس، وجنوب أفريقيا، والسودان، والصين، والفلبين، وفييت نام، وماليزيا، ومصر.

تعادلات القوة الشرائية المتعلقة بالفقر

٤٠ - يحدّد البنك الدولي الخط الدولي للفقر باستخدام تعادلات القوة الشرائية الخاصة باستهلاك الأسر المعيشية المستمدة من البرنامج. ويشكل خطُ الفقر هذا أساساً لقياس الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ''القضاء على الفقر بجميع أشكاله''. ويُنتِج البرنامج تعادلات قوة شرائية لها أهميتها بالنسبة للاقتصاد بأكمله. ولذلك من المهم استطلاع ما إذا كان بالإمكان جعل تعادلات القوة الشرائية أكثر صلة بتقديرات الفقر. وفي هذا الصدد، عُقد اجتماع بشأن تعادلات القوة الشرائية المتعلقة بالفقر في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية، في أيار/مايو ٢٠١٦، بالتزامن مع مؤتمر المقارنات الدولية للدخل والأسعار والإنتاج. وحضر الاجتماع خبراء متخصصون في تعادلات القوة الشرائية ومستخدمون لها وموظفون من البنك الدولي. ونوقشت النتائج المستخلصة من مشروعٍ للبنك الدولي بشأن تعادلات القوة الشرائية المتصلة تحديداً بالفقر وأبدى خبراء بارزون في هذا المجال تعليقاتهم عليها، وأصدِرت مسوّدة ورقة بعنوان ''تعادلات القوة الشرائية المتصلة تحديداً بالفقر في أفريقيا'' في أواخر عام ٢٠١٦. وفي آسيا، يعمل مصرف التنمية الآسيوي حالياً على وضع الصيغة النهائية لتقريره الذي يحلّل أساساً تعادلات القوة الشرائية المستمدة من قائمة البنود المتعلقة بالفقر في القائمة العادية للأسر المعيشية لعام ٢٠١١. وسيركّز التقرير على دراسة جودة الأساليب والتقديرات المقترحة في الدراسة البحثية لتعادلات القوة الشرائية المتصلة تحديداً بالفقر، التي نشرها مصرف التنمية الآسيوي في عام ٢٠٠٨. ويُزمع إصدار هذا التقرير في الربع الأول من عام ٢٠١٧.

خامسا - استخدامات تعادلات القوة الشرائية

قياس الفقر

٤١ - دعت اللجنة المعنية بالفقر في العالم، في تقريرها الصادر عن الفقر العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، إلى مواصلة استخدام تعادلات القوة الشرائية لعام ٢٠١١ في قياس البنك الدولي لمستويات الفقر العالمية حتى عام ٢٠٣٠. وترجع تحفظات اللجنة إلى التعديلاتِ الهامة التي أُجريت في جولات مرجعية متتالية للبرنامج، مما أدى إلى تنقيحات واسعة النطاق للسلاسل في بعض الحالات. وقد عكس ذلك الهدفَ الشامل لجولات البرنامج السابقة، وهو إعداد أفضل التقديرات لتعادل القوة الشرائية في نقاط زمنية محددة دون إيلاء اهتمام كبير لإمكانية المقارنة بين المعايير المرجعية. ولذلك، فقد تحسنت في كل مرة المنهجيات التي قامت عليها الجولات المتتالية للبرنامج في الأعوام ١٩٩٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠١١، ولكن على حساب إمكانية المقارنة بين المعايير المرجعية.

٤٢ - ومع ذلك وفي ضوء التغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح استخدام هذه التقديرات المرجعية نفسها، المتعلقة بتعادل القوة الشرائية، من أجل تقدير الفقر العالمي على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة أبعد ما يكون عن الاستخدام الأمثل، إذ إن تحديث خط الفقر لن يعكس التغيرات الحقيقية في تكاليف المعيشة النسبية في مختلف البلدان. ويشير البنك الدولي في رده على التوصية إلى اعتزامه اتباعها، ولكنه يود أن يترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية الاسترشاد بتعادلات القوة الشرائية المستمدة من دورات مقبلة للبرنامج في عملية تحديد خط الفقر الدولي، حتى قبل عام ٢٠٣٠، رهنا باقتناعه بأن أساليب تنفيذ البرنامج قد استقرت إلى حد بعيد على مدى دورتين على الأقل من دوراته.

٤٣ - ويعني ذلك أن تحويل البرنامج إلى مبادرة دائمة تنتج سلاسل زمنية موثوقة لتقديرات تعادل القوة الشرائية، لا مقاييس مرجعية لا رابط بينها، استناداً إلى منهجية مستقرة تهدف إلى الحفاظ على إمكانية المقارنة بينها على مر الزمن وزيادة الشفافية وإمكانية الوصول إلى البيانات، سيكون أمراً ضرورياً للاستمرار في استخدام تعادلات القوة الشرائية لقياس الفقر.

ورقات البحوث ووسائط الإعلام

٤٤ - ازداد أكثر من أي وقت مضى ذلك القطاع الجماهيري الذي يستخدم تعادلات القوة الشرائية والبيانات الأساسية المستمدة من البرنامج. وتتراوح المواضيع محل الاهتمام ما بين المقارنات بين الاقتصادات وفروق تكلفة المعيشة والبحوث التي تتناول الفقر وعدم المساواة والرعاية الاجتماعية ومؤشرات النمو الاقتصادي، مثل القدرة التنافسية والإنتاجية والتجارة والاستثمار. ويورد الموقع الشبكي للبرنامج قائمةً شاملة باستخدامات نتائج عام ٢٠١١ في البحوث ووسائط الإعلام (www.worldbank.org/data/icp).

سادسا - الأنشطة المعرفية والدعوية

المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية

٤٥ - في عام ٢٠١٦، نُظّمت في عدة مؤتمرات واجتماعات دولية جلساتٌ تهدف إلى الترويج لاستخدامات تعادلات القوة الشرائية ومناقشة الابتكارات. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، استضاف البنك الدولي حلقة دراسية حول موضوع ”مستقبل إحصاءات الأسعار: الابتكارات في البيانات والتكنولوجيا والأساليب“ في واشنطن العاصمة. وجمعت الحلقة الدراسية جهاتٍ فاعلة رئيسية من مكاتب الإحصاء الوطنية، والقطاع الخاص، والوكالات الدولية، والأوساط الأكاديمية لمناقشة سبل استخدام التطورات التكنولوجية

ومصادر البيانات الجديدة لتوليد مجموعة أكمل من إحصاءات الأسعار من أجل قياس النشاط الاقتصادي بصورة أفضل.

٤٦ - وانعقد مؤتمرُ البنك الدولي السنوي المعني باقتصاديات التنمية في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في واشنطن العاصمة، وتمحور حول موضوع البيانات واقتصاديات التنمية. وسُلّط الضوء في الكلمة الرئيسية على استخدامات البرنامج وأهميته، وطُرحت للعرض والمناقشة في الجلسة المتعلقة بالبيانات والتنمية ورقةٌ بحثية بعنوان ''هل العيش في المدن الأفريقية باهظ التكلفة؟''، استُخدمت فيها بياناتٌ مستمدة من البرنامج.

٤٧ - وعُرضت ورقةٌ بحثية بعنوان ''إجراءات ضمان الجودة في عمليات تقدير تعادلات القوة الشرائية'' في المؤتمر الأوروبي المعني بالجودة في الإحصاءات الرسمية الذي عُقد في مدريد في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحضر المؤتمر مسؤولون أوروبيون وغير أوروبيين في مجال الإحصاءات من أكثر من ٦٠ بلداً.

٤٨ - وعُقدت دورة تدريبية بشأن تعادلات القوة الشرائية واستخداماتها المتعلقة بالفقر في واشنطن العاصمة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، كجزء من التدريب العملي الذي يقدمه البنك الدولي بشأن قياس الفقر. وحضر هذه الدورة التدريبية خبراء اقتصاديون مختصون بالفقر من البنك الدولي، وقد تناولت التفاصيل الخاصة بمنهجية إعداد تعادلات القوة الشرائية واستخداماتها.

٤٩ - ونُظّمت جلسة بعنوان ''تحسين الإحصاءات وتعادلات القوة الشرائية في منطقة الخليج للاسترشاد بها في عملية صنع السياسات'' في إطار المؤتمر الخامس عشر للرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية الذي عُقد في أبو ظبي في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونوقشت في الجلسة الجهود الجارية لتحسين الإحصاءات بوجه عام، وتعادلات القوة الشرائية بوجه خاص، في منطقة الخليج. وبحث المشاركون في استخدامات تعادلات القوة الشرائية وتطبيقاتها للاسترشاد بها على نحو أفضل في عمليات صنع السياسات وقياس الفقر.

دورة التعلم الإلكتروني

٥٠ - يجري العمل حالياً على إعداد دورة شاملة للتعلم الإلكتروني بشأن تعادلات القوة الشرائية. وسوف تُستخدم المعرفة المكتسبة من جولات البرنامج في هذه الدورة التي تهدف إلى توفير مواد تدريبية لمنتجي تعادلات القوة الشرائية ومستخدميها. والغرض من هذه الدورة التفاعلية هو تغطية مواضيع واسعة تتعلق بهذه التعادلات، بما فيها المفاهيم والاحتياجات من البيانات والمنهجية وأساليب الحساب والاستخدامات، وهي تستهدف جمهوراً واسعاً من

الراغبين في تعزيز معرفتهم بتعادلات القوة الشرائية، بما يشمل الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين والطلاب والعامة. ومن المقرر إطلاق دورة التعلم الإلكتروني في عام ٢٠١٧.

الرسالة الإخبارية الفصلية

٥١ - واصلت الوحدة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠١٦ إصدار الرسالة الإخبارية المعنونة ''التحديث الفصلي لبرنامج المقارنات الدولية'' كل ثلاثة أشهر. وتتناول الرسالة الإخبارية الحلقات الدراسية وحلقات العمل وإصدارات البيانات والبحوث والتغطية الإعلامية. ويمكن الاطلاع على مختلف أعداد الرسالة الإخبارية في الموقع الشبكي للبرنامج (www.worldbank.org/data/icp).

سابعا - خلاصة

٥٢ - بصدور القرار الأخير للجنة الإحصائية ووضع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات خطةَ التنفيذ التي أقرها مجلس الإدارة، أصبح هناك زخم طيب لتنفيذ البرنامج كمبادرة دائمة بدءاً من دورة عام ٢٠١٧. ولكن لا تزال هناك مخاطر متوسطة المدى تكتنف هذا الأمر. وهي تتعلق أساساً بضرورة إحداث تحول نوعي في المواقف داخل الوكالات والبلدان لكي تعتبر البرنامج جزءاً من برامجها الإحصائية العادية، وبالحاجة إلى المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالبيانات على النحو الذي تقتضيه عدة استخدامات رئيسية لتعادلات القوة الشرائية. ولذلك يُطلب من اللجنة أن تضطلع بأنشطة دعوية مع البلدان لكفالة أن يصبح البرنامج دائماً بحق وأكثر تكاملاً مع الأنشطة الوطنية العادية ذات الصلة بالأسعار والحسابات القومية، وأن يتوافر له المزيد من التمويل الوطني، وأن يعتمد نهجاً يتسم بقدر أكبر من الانفتاح.

ثامنا - نقاط مطروحة للمناقشة

٥٣ - يُرجى من اللجنة أن تقوم بما يلي:

(أ) استعراض التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لدورة عام ٢٠١٧؛

(ب) الإحاطة علماً بإنشاء إطار الإدارة الخاص بالبرنامج وتشكيل هيئاته؛

(ج) إقرار التعديل المقترح إدخاله على عضوية مجلس الإدارة.